

ضبط عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة

" مصر 2030"¹

د. مسعد محمد الغايش

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

جمهورية مصر العربية

mosaad2000@eps.bsu.edu.eg

ملخص البحث

إستهدفت خطة التنمية المستدامة "مصر 2030" الوصول بصافي عجز الميزان التجاري إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ولذا فدارت مشكلة البحث حول كيفية ضبط عجز الميزان التجاري المصري حتي لا يخرج عن إطار هذه الخطة. وإفترض البحث أن هناك مجموعة من المتغيرات المفسرة والتي إذا أمكن التحكم فيها يمكن ضبط عجز الميزان التجاري المصري لكي يسير وفق خطة التنمية المستدامة مصر 2030، وتمثلت هذه المتغيرات في معدل نمو الاقتصاد المصري X1، سعر الصرف الفعال X2، معدل النمو السكاني X3، معدل الاستثمار الأجنبي المباشر X4، معدل الاحتياطيات الدولية X5، وذلك خلال الفترة من 1990 حتى 2019. وإستخدم الباحث إختبار ADF لإختبار مدى سكون البيانات، وتم الاعتماد علي نموذج (ADRL) للوقوف علي المتغيرات التي تحكم عجز الميزان التجاري المصري، وأوضحت النتائج أن المتغيرات المفسرة تفسر 98% من العجز في الميزان التجاري، كما أوضحت وجود تأثير سلبي بين معدل النمو والعجز في الميزان التجاري، كما توجد علاقة سلبية سلبية بين عجز الميزان التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر، كما توجد علاقة سلبية سلبية بين عجز الميزان التجاري والاحتياطيات الدولية، فكلما انخفض العجز زادت الاحتياطيات الدولية. ويوصي البحث بمواصلة العمل علي زيادة معدل النمو الاقتصادي لما له من تأثير واضح علي خفض عجز الميزان التجاري المصري، كما يجب العمل علي زيادة الاحتياطيات الدولية من العملات الرئيسية، كما يوصي البحث بالاستمرار في سياسة تعويم سعر الصرف لما لها من نتائج ايجابية علي خفض عجز الميزان التجاري المصري للوصول الي هدف التنمية المستدامة المنشود.

الكلمات الدالة

الميزان التجاري - ضبط - التنمية المستدامة - مصر

¹ تم تقديم البحث في 2021/10/14، وتم قبوله للنشر في 2021/11/11.

(1) المقدمة

إن ما يدعو الدول المتخلفة إلى الشروع في عملية التنمية بجميع محاورها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها هو تخلفها عن ركب الدول المتقدمة، والتخلف عبارة عن ظاهرة تعكس الحالة الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية المتدنية لأغلب المجتمع وتظهر في شكل مجموعة من المؤشرات مثل إنخفاض الدخل القومي ومعدل نموه وغياب العدالة في توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع (Hofman، 2000). كما تبرز في ندرة حادة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، فضلا عن إرتفاع الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات النمو السكاني، ضيق السوق المحلية والإعتماد المتزايد على السوق العالمية وعدم كفاية البنى التحتية (Todaro& Smith، 2015).

والتنمية الإقتصادية عملية تغيير جذري يشمل جوانب الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية يعمل علي نقل المجتمع نحو الأفضل لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة. وتهدف التنمية الإقتصادية في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية. أما النمو الإقتصادي فهو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة تتطور ببطء تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة (Nafziger، 2006). وتهدف التنمية المستدامة إلى العمل للقضاء على الفقر، وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، 2021).

وإختلفت خطط التنمية الإقتصادية في مصر بإختلاف الفترة الزمنية، فمثلا في الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات كان التركيز علي حماية الصناعات الناشئة، وفي عام 1973 تبنت مصر سياسة الإنفتاح الإقتصادي وتزايد الإعتماد علي الموارد المالية الأجنبية في تمويل عملية التنمية الإقتصادية. كما وقعت مصر عام 1978 علي إتفاق مع صندوق النقد الدولي تضمن تبني مصر برنامج التثبيت الإقتصادي يعتمد علي تسهيلات إئتمانية ودعم مالي يقدمه الصندوق لمدة 3 سنوات بلغت 720 مليون دولار. ثم تبنت مصر إستراتيجية تشجيع الصادرات خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات. (يوسف، 2008).

وقد أصبح الحديث عن التنمية المستدامة في مصر لا ينقطع خاصة بعد شروع الدولة في عملية إصلاح شامل منذ عام 2014، وبعد إعلان وزارة التخطيط في المصرية عن خطة التنمية المستدامة "مصر 2030". وفي فبراير 2016 تبنت الدولة المصرية هذه الخطة والتي استهدفت تحقيق مجموعة من الأهداف كان من بينها استهداف وصول صافي عجز الميزان التجاري إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي المصري (وزارة التخطيط، 2017).

(1-1) مشكلة البحث

ولذا فيمكن بلورة مشكلة البحث في الوقوف علي كيفية ضبط عجز الميزان التجاري المصري حتي يسير وفق خطة التنمية المستدامة "مصر 2030" ولا يخرج عن إطار هذه الخطة؟ فضلا عن تحديد المتغيرات الإقتصادية التي تساعد في ضبط هذا العجز؟

(2-1) أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتعرض لمشكلة عجز الميزان التجاري المصري والذي يعد ضبطه تحد من تحديات الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة "مصر 2030" والتي تعمل الدولة المصرية علي إنجازها في موعدها المحدد.

(3-1) هدف البحث

يهدف البحث إلي الوقوف علي العوامل التي تتحكم في عجز الميزان التجاري المصري ، وتحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك خلال الفترة من 1990 حتى 2019 حتي يمكن السيطرة علي عجز الميزان التجاري والوصول بنسبة العجز إلي النسبة التي تستهدفها خطة التنمية المستدامة "مصر 2030"

(4-1) منهج البحث

إستخدم الباحث كلا من المنهج الاستنباطي والقياسي، حيث إعتد الباحث علي منهج الإستنباط في صياغة العلاقات اللازمة بين متغيرات البحث، كما تم الإعتماد علي المنهج القياسي لتقدير العلاقات الكمية بين متغيرات البحث، فضلا عن قياس السببية بإستخدام نموذج (ADRL) و 9 Views للوصول إلي أهم العوامل المؤثرة والمحددة لعجز الميزان التجاري المصري، وذلك بعد إختبار مدي سكون البيانات بإستخدام شرط ديكي فولر الموسع (ADF). كما حلل الباحث العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير، ثم أجري إختبار الحدود، وتحديد العلاقة في الأجل الطويل ثم أوضح معادلة التكامل المشترك ثم تلي ذلك تفسير النتائج واخيرا تم عرض نتائج وتوصيات البحث.

(5-1) فروض البحث

يفترض البحث أنه:

- توجد علاقة عكسية بين معدل نمو الاقتصاد المصري X_1 وعجز الميزان التجاري Y
- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الفعال X_2 وعجز الميزان التجاري Y
- توجد علاقة طردية بين معدل النمو السكاني X_3 وعجز الميزان التجاري Y
- هناك علاقة عكسية بين معدل الإستثمار الأجنبي المباشر X_4 وعجز الميزان التجاري Y
- كما توجد علاقة عكسية بين معدل الإحتياطيات الدولية X_5 والعجز في الميزان التجاري المصري Y

(6-1) خطة البحث

فضلا عن مقدمة البحث وما تضمنته من مشكلة البحث وهدفه وأهميته وحدوده ومنهجه، فيعرض البحث الدراسات السابقة، ثم يوضح أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030. ثم يتناول البحث تطور عجز الميزان التجاري المصري، ثم يحلل العلاقة بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج القياسي وعجز الميزان التجاري المصري. وأخيرا يتم تقدير النموذج القياسي، ثم يتم عرض نتائج وتوصيات البحث.

(2) الدراسات السابقة

إهتمت المدرسة الكلاسيكية بتفسير عوائق التنمية الإقتصادية والتي أشارت فيها إلى الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية خاصة رأس المال، كما أشار النيوكلاسيك إلى تحليل عملية الإدخار والإستثمار والآثار المترتبة علي زيادة أيهما علي الأخر، كما ألف كارل ماركس كتابا كاملا عن رأس المال وأهميته في العملية الإنتاجية، كما إهتمت نظرية شومبيتر بإبراز دور المنظم في عملية التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل عملية التنمية، وبينت نظرية كينز دوافع الطلب علي النقود ومنها دافع المضاربة بعد المعاملات والطواري وإبراز أهمية سعر الفائدة في تشجيع الإستثمار (عجمية، 2001).

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الشغل الشاغل لمعظم الإقتصاديين يدور حول التنمية الإقتصادية، فظهرت نظريات جديدة تمثلت في نظرية مراحل النمو لروستو، ونموذج هارود-دومار والذي ينطوي علي علاقة إقتصادية وظيفية يعتمد فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر على معدل صافي المدخرات المحلية (Todaro & Smith, 2015). فضلا عن نظرية التغيير الهيكلي، ثم نظرية الدفعة القوية، نظرية إستراتيجية النمو المتوازن لنيركسه، حيث يعتمد فيها علي ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا للتغلب علي مشكلة ضيق نطاق السوق المحلي عن طريق إنشاء عديد من الصناعات الإستهلاكية المتزامنة وخلق عديد من الصناعات المتكاملة، بالإضافة إلي ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة. ثم هيرشمان ونظرية إستراتيجية النمو غير المتوازن (أبو السعود، 2004).

وفي أواخر الثمانينيات قام (Krugman، 1979) بدراسة أسواق العملات في أمريكا اللاتينية، وخلص إلى أن هناك علاقة بين العجز الخارجي وسياسات التوسع النقدي اللازم لخلق فرص عمل والنهوض بعملية التنمية الإقتصادية. وفي إشارة إلي أن عملية التنمية لا تنطوي علي إحداث تغيير في بعد واحد ولكنها عملية متعددة الأبعاد تتفاعل أهدافها المختلفة، وهو الأمر الذي يستدعي وضع إستراتيجيات محكمة لتحقيق هذه الأهداف (Todaro, 1998). كما أوضحت دراسة (جوارثيني واستوروب، 1999)، أن وجود إختلال في ميزان مدفوعات أي دولة يؤدي إلى تشوهات في متغيرات الإقتصاد الكلي للدولة من خلال تأثيره علي متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والإحتياطات الدولية من العملات الصعبة وغيرها، ولذلك فإن الإختلالات المتكررة في ميزان المدفوعات تؤدي إلي أن الإقتصاد يعاني من مشكلات كثيرة مثل التضخم والبطالة وعملية التنمية الإقتصادية بصفة عامة.

وفي دراسة قام بها (Hueting & Boer, 2004). اتفقا الباحثان علي أن التنمية المستدامة رفاهية لا تتناقص، بما يشترط حجما غير متناقص للدخل القومي مع التوافر المستمر للوظائف وخلق فرص عمل في ظل التكنولوجيا المتقدمة والحفاظ علي التوازن الداخلي والتوازن الخارجي. وأثبتت دراسة (Boyared and caporale, 2001) أن هناك أيضا علاقة إيجابية بين إنخفاض سعر صرف العملة المحلية وتحسن الميزان التجاري في دراسة أجريت على ثماني دول متقدمة.

وفي دراسة أخرى (Rutasitara, 2004) وجدت أن سعر الصرف كان له تأثيرا واضحا على ارتفاع معدل التضخم في تنزانيا، حيث أدى سعر الصرف الثابت إلي تثبيط التضخم والحد منه ولم يرتفع متوسط السعر الإجمالي، مما ساعد على جذب الإستثمار الأجنبي. كما قدم كل من (Léonce & Ndikumana 2007) دراسة أوضحت أن

الإحتياطيات الدولية الكافية تسمح للدولة بالاقتراض من الخارج، كما تساعد علي زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي تساعد في نجاح عملية التنمية الإقتصادية، الا أن لها تكاليف إقتصادية وإجتماعية عالية، بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة العالية الناتجة عن إنخفاض العوائد على الأصول الإحتياطية.

كما توصلت دراسة (عبده، 2008) إلي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات الرأسمالية (1980-1994) على الإحتياطيات الأجنبية في ضوء التكامل المالي المنخفض بينما أثرت التدفقات الرأسمالية بشكل إيجابي وبمعنوية على تراكم الإحتياطيات. وأوصت الدراسة بالإستمرار في سياسة البنك المركزي الإحترازية من خلال الإحتفاظ بمخزون ملائم من الإحتياطيات الأجنبية. كما أوضحت دراسة (Achille and DURU1, 2013) ضرورة إبتكار البنوك المركزية طرق جديدة لإدارة إحتياطياتها وتعزيزها لما لها من أهمية في جذب الإستثمارات المباشرة .

وأظهرت دراسة (Payne, 2016) أن هناك علاقة سلبية بين تقلبات أسعار الصرف ومعدل النمو الإقتصادي في غانا على المدين القصير والطويل. وأوصت الدراسة بضرورة إتباع سعر الصرف الثابت في غانا لتجنب التأثير السلبي لتقلبات أسعار الصرف علي الميزان التجاري لما له من تأثير علي عملية التنمية في غانا.

كما توصلت دراسة (مصطفي، 2021) إلي أنه بالرغم من تحقيق زيادة في حجم الإستثمارات الا أن الميزان التجاري المصري يحقق عجزا نتيجة زيادة الواردات الزراعية. كما أن معدلات النمو الإقتصادي غير قادرة علي ملاحقة الزيادة في السكان.

وعلي ذلك فقد إستقر الباحث علي مجموعة من العوامل التي تؤثر علي توازن الميزان التجاري بعد إستعراض الدراسات السابقة ويحاول قياس مدي تأثير بعض متغيرات الإقتصاد الكلي (سعر الصرف، معدل النمو الإقتصادي، معدل النمو السكاني، معدل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الإحتياطيات الدولية من العملات الصعبة كنسبة من إجمالي الدين الخارجي) علي عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري في محاولة من الباحث لضبط عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة "مصر 2030"

(3) أهداف خطة التنمية المستدامة "مصر 2030"

ولما كانت عملية التنمية -لاسيما التنمية الإقتصادية- عملية معقدة فإن الأمر يتطلب تغييرات مستمرة في الإستراتيجيات لتتواءم مع الأحداث والاتجاهات الجديده والمتطورة، كما أن وضع الإستراتيجيات والسياسات بالتبعية يتطلب الأخذ في الإعتبار الأعتبارات الإجتماعية، الثقافية، السياسية والمؤسسية والتي تتغير باستمرار علي مر الزمن في بلد ما (Dang and Pheng, 2015). وقد ركزت برامج التنمية الإقتصادية في مصر خلال الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات علي حماية الصناعات الناشئة. وفي عام 1974 تبنت مصر سياسة الانفتاح الإقتصادي وتزايد الإعتتماد علي الموارد المالية الأجنبية في تمويل عملية التنمية الإقتصادية وكان هدفها تحريك الإقتصاد وتشجيع الإستثمارات الخاصة مع إستمرار الهيمنة الإقتصادية للقطاع العام، وفي عام 1980 حدث وأن تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وإنخفضت معدلات النمو الإقتصادي وزادت معدلات البطالة كما ارتفعت الأسعار وانخفضت حجم المدخرات المحلية. وقد طبقت مصر مجموعة برامج للإصلاح الإقتصادي أوصي بها صندوق النقد الدولي في مايو عام 1991 للحد من تلك الأثار، وقد تم الإعتتماد علي قطاع الأعمال العام بنسب تمثلت في 37٪ من

الناتج المحلي الإجمالي، و 55٪ من الإنتاج الصناعي، و 80٪ من التجارة الدولية وأكثر من 90٪ من القطاع المالي، ومنع الإحتكارات الإستراتيجية والتنظيم الحكومي و التشريعي لمعظم القطاعات (USAID، 2002).

وفي عام 1995 تحسنت العلاقة بين الإيدار المحلي والإستثمار المحلي نتيجة لتنمية المدخرات المحلية حيث بلغ الإيدار المحلي 6725 مليون دولار 11 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت نسبة الاستثمار 17.2 % من إجمالي الناتج. وفي عام 2000 زاد معدل الادخار الي 17.8 % في حين بلغ معدل الإستثمار 23.6 %، كما بلغ معدل الإيدار في 2004 حوالي 16.2 % مقارنة بمعدل إستثمار 16.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يدل علي تقليص فجوة الموارد المحلية التي انخفضت من 3626 مليون دولار عام 1995 الي 292 مليون دولار عام 2004 . (موسي، 2009).

وقد أوصت المبادرة الوطنية للإنتلاق الإقتصادي في مصر بضرورة التحرك السريع لسد الفجوة التمويلية التي تقدر بحوالي 15 مليار دولار حتى نهاية العام المالي 2013/2014 في ظل تزايد عجز الموازنة وإنخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي إلى مستويات حرجة، وقد تراوحت الفجوة الإيدارية في الأعوام من 2010 الي 2013 ما بين 4.1 % عام 2010-2011 الي 8.4 % عام 2011-2012 ثم الي 7% عام 2012-2013 (وزارة التخطيط، 2017).

وفي العام المالي 2014/2015 إتخذت الحكومة عدة تدابير تتسم بالجدية في تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، فقد قامت بزيادة معظم أسعار الطاقة وعلي الجانب الأخر قامت علي سبيل المثال بإنشاء مزرعة رياح بمنطقة جبل الزيت في محافظة البحر الأحمر بقدره 200 ميجاوات بتكلفة إجمالية قدرها 275.8 مليون دولار أمريكي؛ كما قامت بالعمل علي توفير بنية تحتية تساعد علي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق إضافة طرق جديدة بمساحة 6000 كيلومتر تربط العديد من المناطق وتخدم عددا من المشروعات الكبرى والمناطق الاستثمارية. كما قامت بزيادة بعض معدلات الضرائب، تعديل الأجور حيث وضعت سقف لأجور القطاع العام، وقامت بوضع خطة جديدة لنظام التقاعد والمعاشات و التعينات في القطاع العام، فضلا عن الإهتمام بزيادة توجيه الإنفاق العام لقطاع الصحة والتعليم (على، 2019). هذا بجانب الإعلان عن خطط التوسع في الطاقة الجديدة والمتجددة، بالإضافة الي إستهداف زيادة الإحتياطيات الدولية من العملات الصعبة، ودعم القدرة التنافسية. والإستمرار في إتباع سياسة تحرير سعر الصرف (IMF, 2015).

وفي فبراير 2016 تبنت الدولة المصرية خطة التنمية المستدامة "مصر 2030" والتي إستهدفت تحقيق مجموعة من الأهداف علي سبيل المثال تم استهداف الوصول بنسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي الي 50 %، وحيث أن هذا المؤشر يعكس نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة الدين من خلال توظيف الموارد لانتاج السلع التصديرية بدلا من إنتاج السلع المحلية، وقد بلغت نسبة الدين المحلي إلي الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 حوالي 55 %، بينما زادت عام 2005 حيث وصلت إلي 65 % وبمعدل نمو يزيد كثيرا عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، (سالم، 2000) والذي بلغ في العام نفسه نحو 7.4 % فقط، (عفان، 2009). إلا أن هذه النسبة تجاوزت 100% من الناتج بين عامي 2016 - 2018 (world Bank , 2021).

كما إستهدفت الوصول بعجز الموازنة/الناتج 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهد هذا المؤشر عام 1993 انخفاضا ملحوظا حيث بلغ 3.5 %، إلا أنه بداية من عام 2000 إرتفع بصورة ملحوظة حيث بلغ أكبر قيمة له عام 2005 (9.3 %) ثم 8.3 % عام 2009. وقد تم الإعتماد علي الدين المحلي في سداد عجز الموازنة بدرجة ملحوظة مما

أدى إلى تزايد حجم الدين المحلي زيادة كبيرة . كما أنه زاد عجز الموازنة الي 10.8% عام 2012 ثم الي 13.7 % عام 2013 ثم تراجع الي 10.4 عام 2017 ثم الي 8.2 عام 2018. فضلا عن إستهداف تراوح معدل التضخم ما بين 3 – 5 % كما تطمح أن يصل معدل النمو الإقتصادي إلي 7% وأن ينخفض معدل البطالة الي 5% . كما إستهدفت أن يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7.8 الف دولار سنويا.

أما بالنسبة لعجز الميزان التجاري فقد تم إستهداف الوصول بصافي عجز الميزان التجاري الي 4% من الناتج . والميزان التجاري المصري يحقق عجزا مستمرا لفترات متتالية و بعيدة، فقد حقق الميزان التجاري المصري عجزا في حدود 8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 ثم إنخفض الي 5.4% عام 1995 ثم 4.9% عام 2000 . ورغم أن الميزان التجاري المصري يحقق عجزا مستمرا إلا أن ذلك العجز انخفض الي 1.6% عام 2005 ثم إرتفع مرة أخرى عام 2010 الي 4.1 % ثم قفز الي 9.3% عام 2015 قبل أن يستقر في عام 2018 عند 13.4% (وزارة التخطيط، 2017).

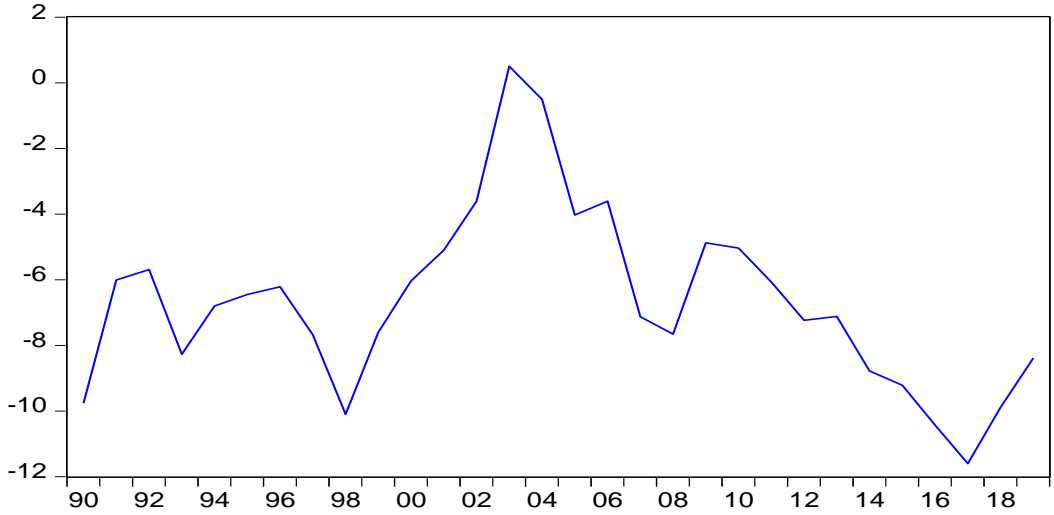
(4) الأساس النظري للعلاقة بين متغيرات البحث

وقف الباحث علي مجموعة من المحددات التي قد تؤثر في عجز الميزان التجاري، وذلك بعد دراسة مجموعة من الدراسات السابقة ومراجعة النظريات الإقتصادية السابق التعرض لها في الدراسات السابقة . وقد استقر الباحث علي أن كل من معدل النمو الاقتصادي، سعر الصرف، معدل النمو السكاني، الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة الي الاحتياطات الدولية متغيرات قد تؤثر علي عجز الميزان التجاري المصري. وفيما يلي شرح لكل متغير مدعوم برسم بياني يوضح تطور كل متغير فضلا عن مدي تأثيره علي عجز الميزان التجاري المصري من خلال النتائج التي تم الحصول عليها من النموذج القياسي، الأمر الذي يساعد في تحقيق هدف البحث في ضبط عجز الميزان التجاري المصري في إطار عملية التنمية المستدامة التي تخطط مصر لانجازها عام 2030.

(1-4) عجز الميزان التجاري المصري

باستعراض نسب عجز الميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يلاحظ تذبذبه صعودا وهبوطا، فقد سجل 9.76 % عام 1990 ثم انخفض الي 6.01 % عام 1991 الا أنه زاد مرة أخرى عام 1993 الي 8.27% ثم إنخفض في أعوام 1996 و 1997 علي التوالي قبل أن يصل الي 10.10% عام 1998، ووصل عام 2006 الي 3.61% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يساوي 6874 مليون دولار، ثم زاد الي 5.04% عام 2010 بما يعادل 25737 مليون دولار، ثم قفز الي 9.22% عام 2015 بما يساوي 52397 مليون دولار ثم إلي 52606 مليون دولار عام 2019 بما يساوي 8.39 % من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي . (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، 2020)

Y



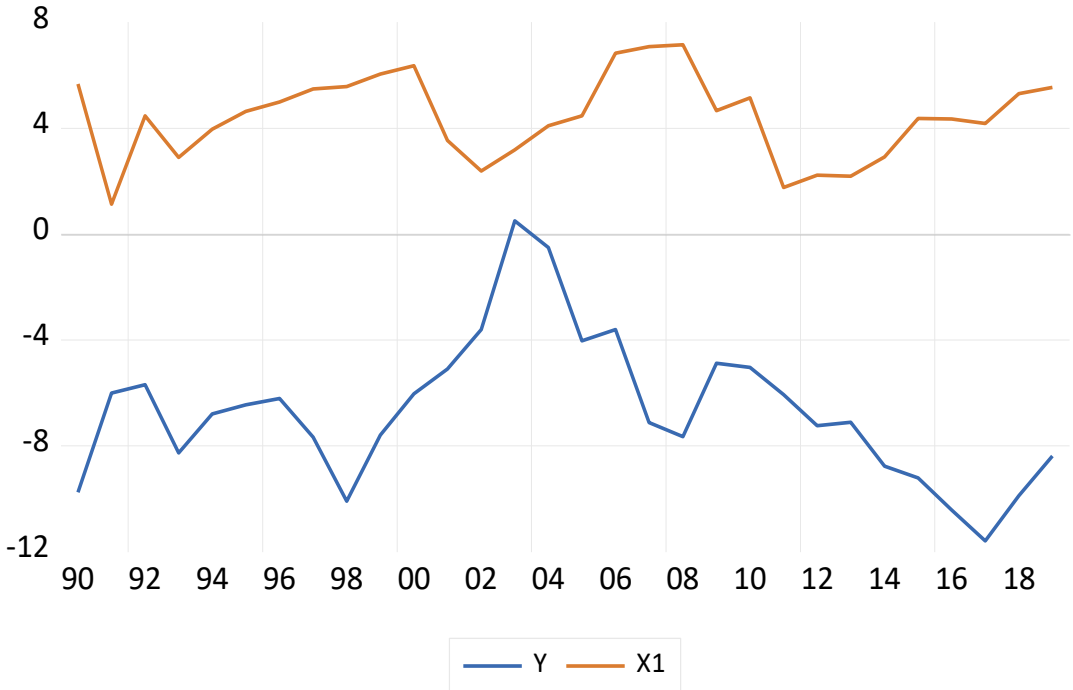
شكل 1: تطور عجز الميزان التجاري المصري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

(2-4) العوامل المحددة لعجز الميزان التجاري المصري

(1-2-4) العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي X1 وعجز الميزان التجاري Y

توجد علاقة متبادلة بين عجز الميزان التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، فمثلاً تحقيق فائض في الميزان التجاري يسمح للدولة بتوفير العملة الأجنبية التي يمكن استخدامها في شراء السلع الرأسمالية التي تزيد من قدرتها الإنتاجية، وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي للدولة، ويحدث العكس في حالة تحقيق عجز في الميزان التجاري الأمر الذي يؤثر سلباً على معدل النمو ويحد من قدرة الدولة الإنتاجية. وبمراجعة تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر يلاحظ أنه قد تراجع معدل النمو من متوسط 9.4% في الفترة من 1975 – 1980 إلى 4.5% في الفترة من 1990 – 2001 ثم إلى 3.6% في الفترة من 2001 – 2004، وقد ارتبط هذا التراجع بالانخفاض الحاد في معدل الاستثمار المحلي الإجمالي من 27% في الفترة من 1974-1981 إلى 19% في الفترة 1997-2002 ثم إلى 18% في الفترة 2003 – 2006 ثم ارتفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2005 من 4.9% إلى 6.8% عام 2006، (وزارة الخارجية المصرية 2007)، وبمراجعة عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة نجد أن العجز قد سجل انخفاضاً ملحوظاً حيث كان في عام 2005 حوالي 4.03%. وفي عام 2011 تراجع معدل الاستثمار من 16% من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 11% في الربع الأول من عام 2012-2013 وحينها إنخفض معدل النمو الاقتصادي ما أثر سلباً على عجز الميزان التجاري حيث بلغ حوالي 7.24% عام 2012، في حين أن التنمية المستدامة ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تتطلب أن يكون معدل الاستثمار بين 20.25% من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة التخطيط المصرية، 2017). ثم ارتفع إلى 5.1 عام 2018 (البنك الدولي، 2019). ولشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و عجز الميزان التجاري المصري.



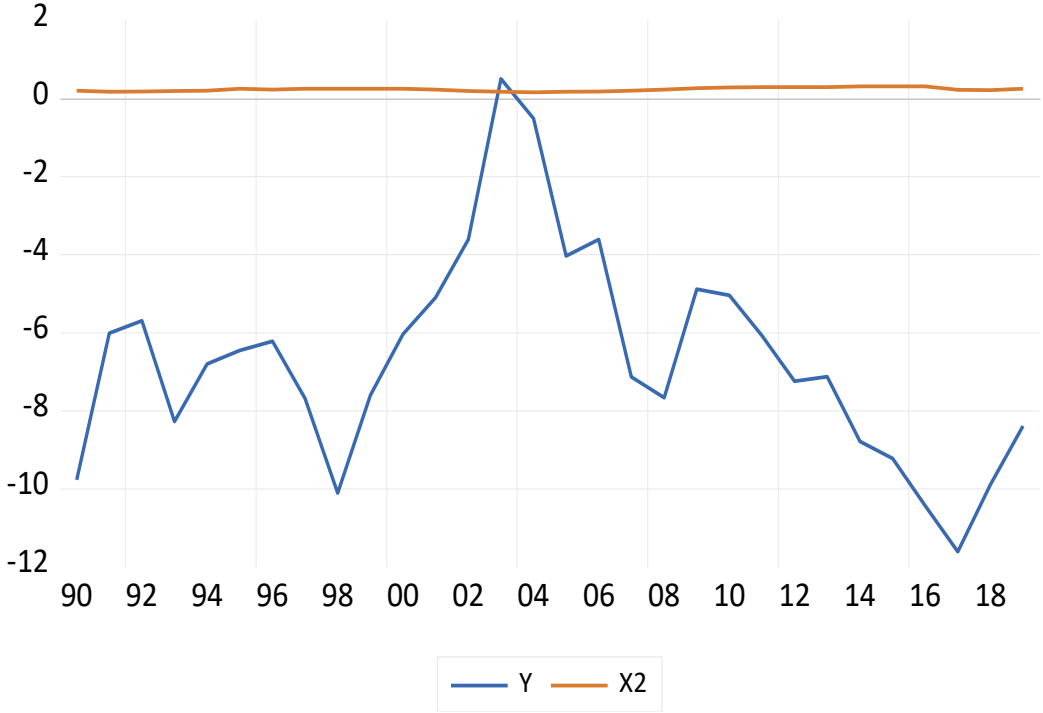
شكل 2: العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي X1 وعجز الميزان التجاري Y

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

(2-2-4) العلاقة بين سعر الصرف X2 وعجز الميزان التجاري Y

يعتبر سعر الصرف أداة مهمة وفعالة من أدوات السياسة النقدية، وتلعب هذه الأداة دورا مهما في حل مشكلات الإقتصاد القومي لأي دولة بشرط إستخدامها بشكل صحيح (Central Bank of Egypt, 2014). ويعتمد قرار سياسة سعر الصرف من قبل إدارة السياسة النقدية على نوع المشكلة المسند اليه حلها، فعلى سبيل المثال، اذا طلب منها التحكم في عجز الميزان التجاري فقد تتخذ ادارة السياسة النقدية قرارا بتثبيت سعر الصرف، وهذه السياسة - سياسة التثبيت - تتطلب توفير احتياطات كافية من العملات الأجنبية في البنك المركزي حتى يتمكن من الحفاظ على سعر الصرف عند المستوى المطلوب. وقد يطلب منها إتباع سياسات من شأنها العمل على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة فتتخذ قرارا بتعويم سعر الصرف. وهكذا فالعلاقة بين الميزان التجاري وسياسة سعر الصرف المتبعة علاقة وثيقة. وقد تطلب برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تبنته مصر في أعقاب ثورة يونيو عدة قرارات حاسمة لبناء بنية تحتية جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحل مشكلة الطاقة، وصياغة سياسة نقدية فعالة، فضلا عن وجود سياسة مالية فعالة أيضا، وترشيد الإنفاق العام، ورفع الإيرادات الضريبية وغيرها من القرارات الحاسمة التي اتخذتها القيادة السياسية المصرية، كان من بين هذه القرارات المهمة والتي أوصى بها صندوق النقد الدولي قرار تعويم سعر الصرف. وفي نوفمبر 2016، اتخذ البنك المركزي المصري (CBE) قرارا مهما بتعويم وتحرير سعر الصرف وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي (IMF) كجزء من برنامجه للإصلاح الاقتصادي

و الذي يساعد علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يساعد علي التحكم في عجز ميزان المدفوعات. والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين سعر الصرف وعجز الميزان التجاري .



شكل 3: العلاقة بين سعر الصرف X2 وعجز الميزان التجاري Y

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي

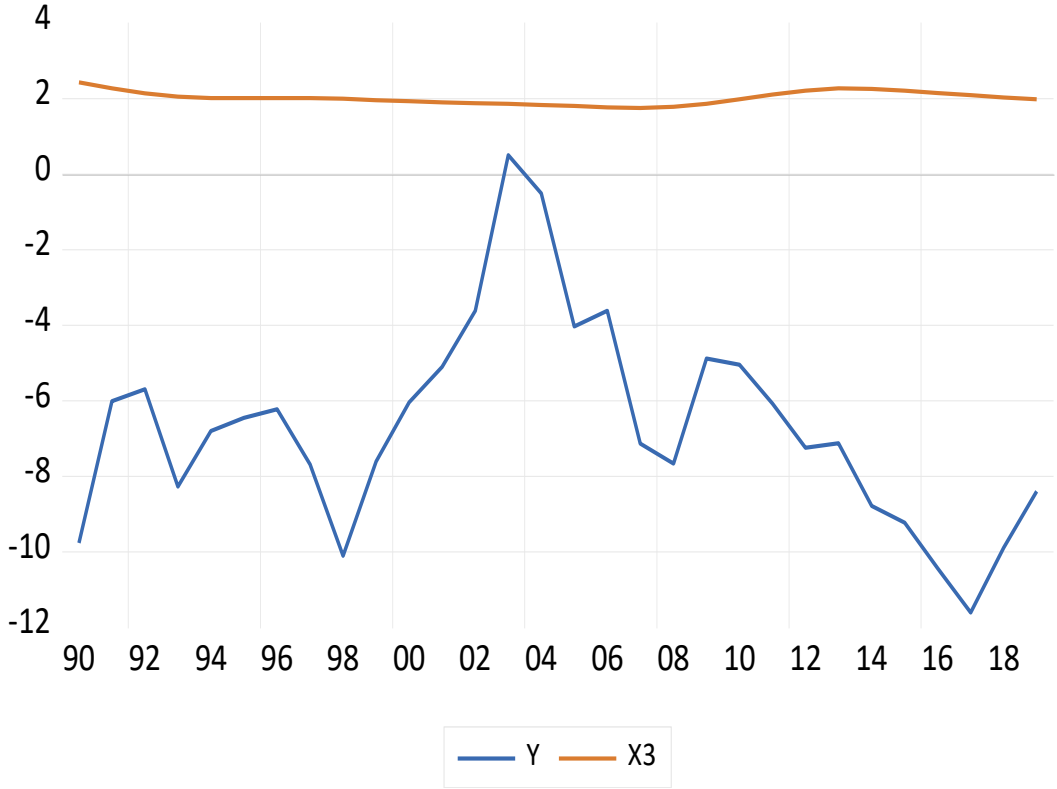
(3-2-4) العلاقة بين معدل النمو السكاني X3 وعجز الميزان التجاري Y

يعتبر معدل النمو السكاني في مصر من أعلى المعدلات بين دول العالم¹، فقد سجل معدل النمو السكاني في مصر في عام 1990 حوالي 2.43% وهو معدل مرتفع نسبياً وأدى ذلك إلى وجود هرم سكاني ذو قاعدة عريضة من السكان أقل من سن العمل. وقد سجل عدد السكان حوالي 57 مليون نسمة عام 1991، ومع مطلع الألفية الجديدة إنخفض معدل النمو إلى 1.93%، وفي عام 2005 سجل عدد السكان حوالي 75 مليون نسمة. وفي عام 2011 وصل معدل النمو السكاني إلى 2.11%، كما وصل عدد السكان إلى 96 مليون نسمة في تعداد عام 2017، ووصل معد النمو السكاني إلى 1.93% عام 2019 (World Bank , 2021).

والعلاقة وطيدة بين عجز الميزان التجاري ومعدل النمو السكاني، وإذا لم يتم توزيع هذه الطاقة البشرية في العملية الإنتاجية فتصبح قوة استهلاكية فقط، وكلما زاد عدد السكان زاد الطلب علي السلع والخدمات وهو الأمر الذي يتطلب الزيادة علي الانتاج المحلي بالإضافة الي زيادة علي الواردات مما يؤدي الي زيادة الفجوة بين الصادرات و الواردات وهو الأمر الذي يزيد من عجز الميزان التجاري، والشكل التالي يعبر عن العلاقة بين معدل النمو السكاني

¹ بسبب ارتفاع معدلات المواليد مقارنة بانخفاض معدلات الوفيات

وعجز الميزان التجاري للفترة من 1990 الى 2019. ويوضح الشكل البياني إمكانية وجود علاقة بين العجز في الميزان التجاري وزيادته في الفترة التي زاد فيها معدل النمو السكاني خاصة في الفترة من 2008 حتى 2016.



شكل 4: العلاقة بين معدل النمو السكاني X3 وعجز الميزان التجاري Y

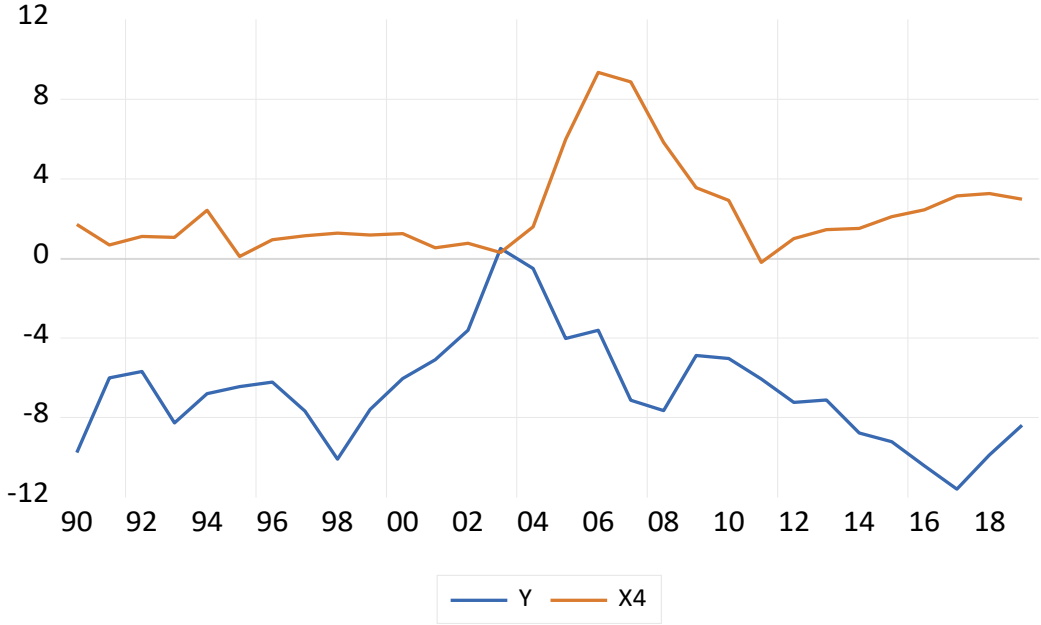
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي

(4-2-4) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر X4 وعجز الميزان التجاري Y

الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يقيم فيه كيان مقيم في إقتصاد معين (المستثمر المباشر) مصلحة دائمة في مؤسسة مقامة في إقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر) وينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر علي علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الإستثمار المباشر علاوة علي تمتع المستثمر بقدر من النفوذ علي إدارة مؤسسة الإستثمار الأجنبي المباشر. (مجلس الوزراء المصري، 2003).

وقد تراجعت صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الأول من العام المالي 2012-2013 بنحو 94% بمقدار 1.75 مليار دولار، ليبليغ 1.8 مليار دولار مقابل 8.1 مليار دولار في الربع الأخير من العام المالي 2011 - 2012، كما بلغ معدل البطالة عام 2000 حوالي 9% من قوة العمل، وقد وصل عام 2005 الي 11.2% (مجلس الوزراء المصري، 2006). كما أنه توجد علاقة سببية متبادلة بين عجز الميزان التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه كلما إنخفض العجز في الميزان التجاري زاد الإستثمار الأجنبي المباشر لأنه بمثابة مؤشر إيجابي يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر. وكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إنخفض عجز الميزان التجاري لأن زيادة الإستثمار تؤدي الي زيادة الناتج

وبالتالي زيادة الصادرات وهو ما يؤدي الي خفض عجز الميزان التجاري. والشكل البياني التالي يوضح ذلك خاصة في الفترة من عام 2004 حيث يوضح منحنى عجز الميزان التجاري اتجاها بزيادة العجز فيما انخفض الإستثمار الأجنبي المباشر حتي 2010 .



شكل 5: العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر X4 وعجز الميزان التجاري Y

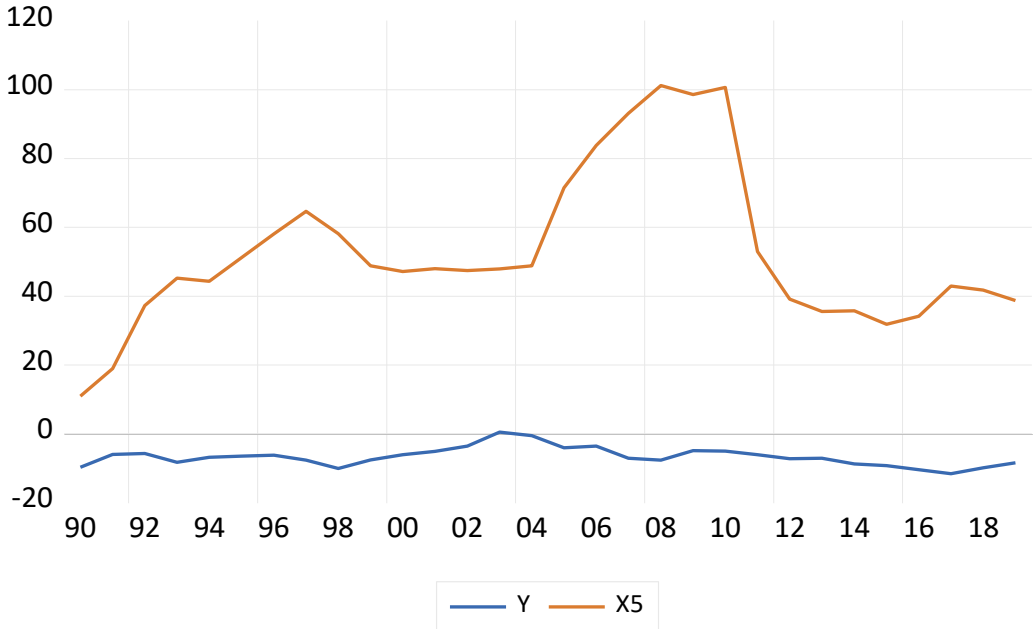
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي

(5-2-4) علاقة بين الاحتياطات الدولية X5 وعجز الميزان التجاري Y

عرف صندوق النقد الدولي الإحتياطات الدولية لأي دولة بأنها الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية للدولة والخاضعة لسيطرتها لتلبية إحتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، وهناك شرط أساسي في مفهوم الإحتياطات الدولية، وهو أن تكون الإحتياطات الدولية تحت تصرف السلطات النقدية، بما يعني أن الأصول التي تفي بهذه المعايير هي وحدها التي يمكن إعتبارها أصولاً إحتياطية. وتشمل الأصول الإحتياطية الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الإحتياطي في صندوق النقد الدولي، وأصول احتياطية أخرى. (صندوق النقد الدولي IMF، 2013).

وتلعب الإحتياطات الدولية دورا كبيرا في القدرة على التأثير في أسعار الصرف، لأن الرصيد الكافي من الإحتياطات يؤهل البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المناسبة، لأنه في حالة إتباع سياسة سعر الصرف الثابت مثلا يكون شرطا ضروريا أن تتوفر الإحتياطات من العملات الرئيسة بالقدر الكافي الذي يمكن السياسة النقدية من التحكم في سعر الصرف، فاذا ما تطلب الأمر ضخ عملة صعبة مثل الدولار الي السوق لتثبيت سعر الصرف عند سعر محدد أمكن البنك المركزي القيام بذلك، بالإضافة الي تعزيز ثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب في اقتصاد الدولة وفي قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية.

كما أن الرصيد الكافي من الإحتياطيات الدولية يمنح الدولة القدرة علي مواجهة الصدمات الخارجية، فضلاً عن أنه يجنب الدولة الاستدانة من الخارج في حال وجود نفقات غير متوقعة تستلزم الأداء مقابل عملات أجنبية، الأمر الذي يؤثر في النهاية علي قدرة الدولة التصديرية والاستيرادية. وتوجد علاقة سببية بين عجز الميزان التجاري والاحتياطيات الدولية، فكلما انخفض العجز زادت الاحتياطيات الدولية، فمثلاً في الفترة من 2004 حتي 2010 ساعدت الزيادة في الإحتياطيات الدولية من العملات الصعبة علي خفض العجز في الميزان التجاري.



شكل 6: العلاقة بين الاحتياطيات الدولية X5 وعجز الميزان التجاري Y

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي

(5) النموذج القياسي لضبط عجز الميزان التجاري المصري في اطار أهداف التنمية المستدامة

(1-5) توصيف النموذج: العلاقة المقترحة للتقدير، يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + E \quad (1)$$

حيث أن $B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$ المعلمات المراد تقديرها

ويكون معدل النمو الاقتصادي X_1 ، سعر الصرف الفعال X_2 ، معدل نمو السكان X_3 ، الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي X_4 ، الاحتياطيات الدولية كنسبة من الالدين الخارجي X_5 ، Y عبارة عجز الميزان التجاري المصري. تم الحصول علي البيانات من البنك الدولي.

(2-5) النموذج القياسي الملائم لتقدير النموذج

- تم استخدام إختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey – Fuller (ADF) لإختبار مدى سكون البيانات.
- وبناء عليه اذا كانت نتيجة الإختبار السابق وجود المتغيرات كلها في المستوى (level) سوف يتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، أما اذا كانت المتغيرات جميعها متكاملة من الرتبة الأولى (I) ا سوف يتم اجراء إختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen, 1991). أما إذا كانت متكاملة من رتب مختلفة أى بعضها (I) والبعض الآخر (0) ا سنقوم بتقدير النموذج بطريقة (ARDL) نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، والذي يسبقه اجراء اختبار الحدود Bounds test لإختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل من عدمه بين المتغيرات.
- ولما كانت النتيجة ظهور متغيرات الدراسة في صورة المتغيرات المتكاملة بين المرتبة الأولى أى (I) ومتغيرات من المرتبة (0) - كما هي موضحة بجدول 1 التالي لذلك سوف يتم استخدام نموذج ARDL .
- بناء على نتائج إختبار جذر الوحدة الموضحة سابقا، يمكننا إستخدام نموذج (ADRL) نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ويمكن كتابة نموذج (ARDL) بالصيغة التالية:

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p y_t y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q_j} X_{j,t-i} B'_{j,i} + e_t \quad \Rightarrow (2)$$

ويكتب بصيغة (ARDL (p, q1, ..., qk)

حيث أن:

P ← عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع (Dependent Variable)

q₁ ← عدد فترات الإبطاء للمتغير التفسيري الأول.

q_k ← عدد فترات الإبطاء لعدد k من المتغيرات التفسيرية.

X_j ← المتغيرات التفسيرية.

جدول 1: ملخص لنتائج اختبار ADF

Eviews9

المتغير	اختبار ADF						القرار
	المستوى			الفرق الأول			
	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	فترات الإبطاء	الإتجاه	إحصائية الاختبار	
Y	0	Constant	T= - 2.11 (0.2401)	0	Constant	T= - 5.02 (0.0004)	1 (1)
X1	2	Constant	T= -3.584 (0.0131)	0	Constant	T= - 8.05 (0.001)	1 (0)
X2	1	Constant	T= -2.25 (0.1919)	0	Constant	T= -4.09 (0.003)	1(1)
X3	2	Constant	T= 1.97 (0.29)	1	Constant	T= -3.59 (0.012)	1(1)
X4	1	Constant	T=-2.85 (0.06)	0	Constant	T=-3.73 (0.008)	1(0)
X5	1	Constant	T=-2.453 (0.137)	0	Constant	T=3.53 (0.01)	1(1)

- الجدول ملخص لنتائج اختبار ديكي فوللر لإختبار مدى سكون البيانات بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي -
الجدول كامل بالملاحق الأول بنهاية البحث.

- الأرقام بين الأقواس هي قيمة P- Value لإحصائية اختبار ADF، فترات الإبطاء تم إختيارها اتوماتيكيا إعتمادا
على قاعدة (Schwarz info criterion).

ويتم تقدير نموذج ARDL كما يلي:

ويأخذ النموذج العام محل التقدير الصيغة التالية:

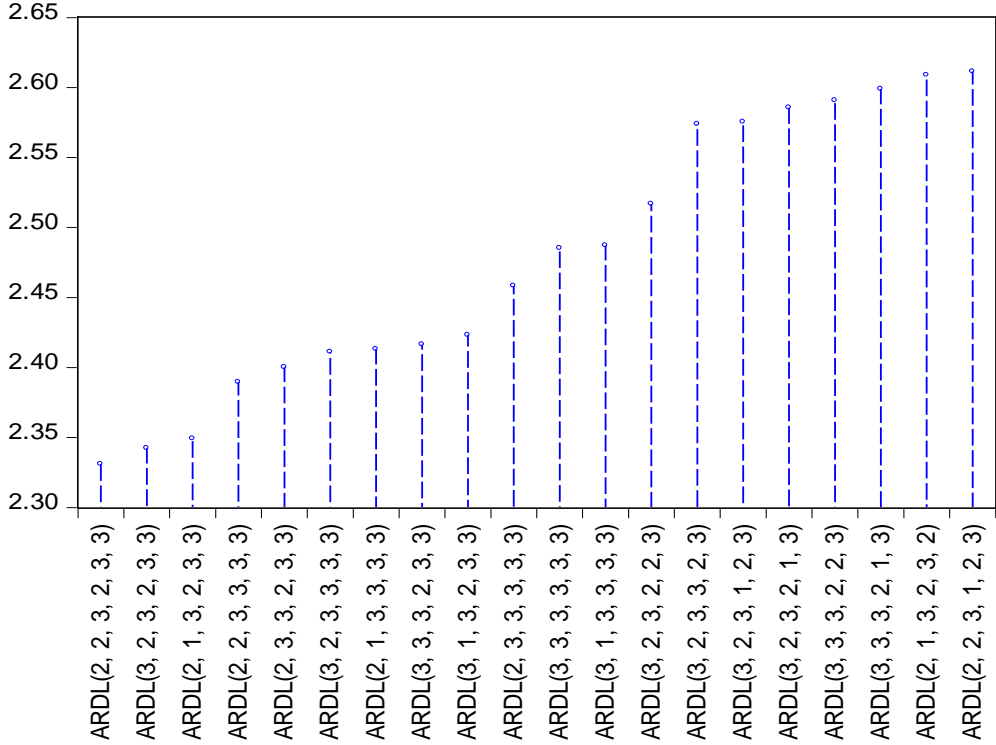
$$GFCF\%GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n B_i (GFCF\%GDP)_{t-i} + \sum_{j=0}^m \sigma_j (GDS\%GDP)_{t-j} + U_t \quad (3)$$

حيث n: عدد فترات إبطاء المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي للعامل m ، : عدد فترات إبطاء المتغيرات المستقلة.

ويتحدد عدد فترات الإبطاء الأمثل على أساس أقل قيمة لمعيار AIC وبالتالي فإن النموذج يكتب ARDL(n, m) أي نموذج ARDL من الرتبة (n, m). وتم تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء n, m للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع على التوالي واللازمة لكي لا تكون البيواق مرتبطة إرتباطا تسلسليا وأن تكون ثابتة التباين، وتم إستخدام قاعدة Akaike information criteria AIC بحد أقصى أربع فترات إبطاء لتقدير النموذج عدد من المرات ثم إختيار النموذج

الذي يجعل قيمة AIC أقل ما يمكن، وتم ذلك بتقدير النموذج 20 مرة وبمقارنة القيم المقابلة لإحصائية AIC تم إختيار النموذج (4.4) ARDL كما يبينه الشكل التالي:

Akaike Information Criteria (top 20 models)



شكل 7: فترات الابطاء لمتغيرات البحث

المصدر: مخرجات النموذج القياسي ARDL بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي

(3-5) تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير

جدول 2: العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير

المتغيرات	X1	X2	X2(-1)	X2(-2)	X3	X3(-1)	X4(-1)	X4(-2)	X5	X5(-2)
المرونة قصيرة الأجل	-0.323	18.786	32.315	27.64	-64.17	28.48	-0.554	-0.555	-0.078	-0.055

ملخص لتقدير المرونة بين المتغيرات في الأجل القصير بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي – الجدول كاملا مدرج بالملاحق الثاني بنهاية البحث

الجدول السابق يوضح درجة مرونة كل متغير من المتغيرات المستقلة وعلاقته بالمتغير التابع γ ، فمثلا يلاحظ وجود علاقة طردية لمعدل نمو السكان، حيث تدل العلاقة الطردية علي وجود تأثير إيجابي لزيادة السكان علي زيادة عجز الميزان التجاري بمعامل 28.48%.

أما نموذج تصحيح الخطأ يستخدم عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية بين المتغيرات. ويلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ = 1.193- (الملحق الثاني بنهاية البحث)، بما يعني أن عجز الميزان التجاري يصحح من وضعه نحو قيمته التوازنية في كل سنة بنسبة من إختلال التوازن تعادل 193% وهي سرعة تصحيح عالية، أي أن عجز الميزان التجاري يستغرق ما يقارب عشرة أشهر بإتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل (1/1.93)* = 12 = 10 أشهر تقريبا بعد أثر أي صدمة في المتغيرات المستقلة للنموذج. كما أن معامل سرعة التصحيح = عشرة أشهر يشير إلي مقدار التغيير في عجز الميزان التجاري نتيجة إنحراف قيم المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل ، وهي فترة تعد قصير حيث أنها أقل من سنة.

(4-5) اختبار الحدود

جدول 3: المرونات طويلة الأجل

المتغيرات	X1	X3
المرونات طويلة الأجل	-1.664	-28.72

ملخص لتقدير المرونات بين المتغيرات في الأجل الطويل بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي

ولكي نتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من عدمه نقوم بإجراء اختبار الحدود وباستخدام Joint F statistic . كما يوضح جدول 4 التالي إحصائية مستويات المعنوية من القيم الحرجة للحد الأعلى عند كل مستوى = 9.72 بما يدل علي وجود علاقة سلبية في الأجل الطويل بين عجز الميزان التجاري ومعدل النمو الاقتصادي ، كما توجد علاقة سلبية طويلة الاجل بين عجز الميزان التجاري ومعدل نمو السكان.

جدول 4: اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 05/09/21 Time: 13:38		
Sample: 4 30		
Included observations: 27		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.722761	5
Critical Value Bounds		
Significance	l0 Bound	l1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

(5-5) التكامل المشترك

ولحساب تقدير المعاملات في الأجل الطويل سوف يتم استخدام الصيغة التالية:

$$O_J = \frac{\sum_{i=1}^J B_{j,i}}{1 - \sum_{i=1}^P y_i}$$

وشكل نموذج الإنحدار للتكامل المشترك بإستخدام (ARDL) يتم الحصول عليه من خلال تحويل البدائل لمعاملات الأجل الطويل من خلال:

$$\Delta y_t = -\sum_{i=1}^{p-1} y_i \Delta y_{t-1} + \sum_{J=1}^k \sum_{i=0}^{q_{J-1}} \Delta X_{J,t-i} B'_{J,i} - \hat{\phi} EC_{t-1} + \sum_t \epsilon_t \Rightarrow (4) \quad \text{حيث:}$$

$$EC_t = y_t - \alpha - \sum_{J=1} X_{J,t} O'_J$$

$$\hat{\phi} = 1 - \sum_{i=1}^P \hat{y}_i$$

$$y_i^* = \sum_{m=iH}^P \hat{y}_M$$

$$B_{J,i}^* = \sum_{m=iH}^{qj} B_{J,m}$$

وكانت معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل

$$Y = -1.6648 * X_1 - 4.5706 * X_2 - 28.7278 * X_3 + 0.2678 * X_4 - 0.0337 * X_5 + 60.3794$$

بما يعني رفض الفرض العدمي وتوجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

(6-5) إختبار صحة توصيف النموذج

يقيس هذا إختبار (Ramsey Reset) مدى ملائمة تصميم النموذج، و يكون فرضه العدمي هو أن النموذج لا يعاني من خطأ في التوصيف، عكس فرضه البديل أن النموذج يعاني من خطأ في التوصيف، وحيث ان قيمة $t, F = 0.7446$ وهي أقل من 10% فإن النموذج لا يعاني من خطأ في التوصيف.

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: $Y \ Y(-1) \ Y(-2) \ X1 \ X1(-1) \ X1(-2) \ X2 \ X2(-1) \ X2(-2) \ X2(-3) \ X3 \ X3(-1) \ X3(-2) \ X4 \ X4(-1) \ X4(-2) \ X4(-3) \ X5 \ X5(-1) \ X5(-2) \ X5(-3) \ C$

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.344361	5	0.7446
F-statistic	0.118584	(1, 5)	0.7446
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.079525	1	0.079525
Restricted SSR	3.432636	6	0.572106
Unrestricted SSR	3.353111	5	0.670622

(7-5) تفسير النتائج

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5$$

$$Y = 72.06 - 1.37X_1 - 27.6 X_2 (-3) - 64.1X_3 - 0.07X_5 (-2)$$

- اذا توجد علاقة عكسية بين معدل نمو الإقتصاد المصري والعجز في الميزان التجاري في الأجل القصير فعندما ينخفض معدل النمو بمقدار 1% فإن العجز التجاري يزيد 1.4% تقريبا بفترة إبطاء سنة واحدة، اذا قد لا توجد علاقة بين المتغيرين معدل النمو الاقتصادي وعجز الميزان التجاري في الوقت الحاضر الا أنه تظهر هذه العلاقة بعد عام و هي علاقة عكسية، وهذه العلاقة ممتدة الى الأجل الطويل.
- كما أن العلاقة بين سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري المصري علاقة سلبية، فاذا انخفض سعر الصرف بمقدار 1% سوف يظهر تأثيره بعد فترة الابطاء الثالثة بزيادة في عجز الميزان التجاري المصري بمقدار 27.6%، الا أن هذه العلاقة تنعدم في الأجل الطويل.
- توجد علاقة موجبة بين عدد السكان وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير، الا أنها تنعدم في الأجل الطويل .
- كما توجد علاقة سلبية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير الا أن هذه العلاقة تنعدم في الأجل الطويل .
- كما أن الإحتياطيات تؤثر في عجز الميزان التجاري المصري فهناك علاقة سلبية بين الإحتياطيات والعجز التجاري في الأجل القصير، فكلما زادت الاحتياطيات بمقدار 1% فسوف ينخفض العجز التجاري المصري بمقدار

- 0.07%، ولكن هذا الأثر سوف يظهر بعد فترة الإبطاء الثانية أي بعد عامين من زيادة الاحتياطيات، كما تنعدم العلاقة في الأجل الطويل
- المتغيرات المفسرة تفسر 98% من العجز في الميزان التجاري، 2% فقط ترجع إلى عوامل أخرى تفسر العجز في الميزان التجاري.
- كما أن معامل تصحيح الخطأ $CoInt Eq (-1) = 1 / -1.193397 = .837944 \times 12 = 10$
- بما يعني أن معامل تصحيح الخطأ حوالي عشرة أشهر تقريباً، وهذا يعني أنه عند انحراف العجز التجاري في الأجل القصير فإنه يمكن أن يستعيد توازنه في اتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل خلال فترة عشرة أشهر - وهي فترة تصحيح عالية جداً - نتيجة للتغير في أي من المتغيرات المفسرة سواء كان معدل النمو الاقتصادي أم معدل نمو السكان أم الاحتياطيات وسعر الصرف.

(6) النتائج والتوصيات

(1-6) نتائج البحث

- معدل النمو الاقتصادي ذو علاقة عكسية بالعجز في الميزان التجاري ، وكلما زاد معدل النمو الاقتصادي أدى إلى خفض عجز الميزان التجاري، وذلك لأن $X1$ بمعنوية 09% وهي أقل من مستوي 10%، بينما بمعنوية 11% وهي أكبر من كل المستويات (1% ، 5% و 10%) ، وبذلك تكون العلاقة هنا احادية الإتجاه، حيث يؤثر معدل النمو في عجز الميزان التجاري ولا يؤثر عجز الميزان التجاري في معدل النمو. وهذه العلاقة السلبية ممتدة إلى الأجل الطويل.
- علاقة سعر الصرف بعجز الميزان التجاري علاقة سلبية في الأجل القصير سعر الصرف إلا أن هذه العلاقة تنعدم في الأجل الطويل.
- إنعدام العلاقة بين معدل النمو السكاني في الأجل الطويل وعجز الميزان التجاري رغم أنها إيجابية في الأجل القصير، فكلما زاد عدد السكان كلما زاد عجز الميزان التجاري.
- كما توجد علاقة سلبية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير إلا أن هذه العلاقة تنعدم في الأجل الطويل .
- كما توجد علاقة سببية بين عجز الميزان التجاري والإحتياطيات الدولية في الأجل القصير، فكلما انخفض العجز زادت الاحتياطيات الدولية ، وهذه العلاقة ممتدة إلى الأجل الطويل.

(1-6) توصيات البحث

يوصي البحث

- بمواصلة العمل زيادة معدل النمو الاقتصادي لما له من تأثير واضح علي خفض عجز الميزان التجاري المصري، وذلك من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد المصري.

- كما يوصي البحث بالاستمرار في سياسة تعويم سعر الصرف لما لها من نتائج ايجابية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و بالتالي زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات و بالتالي المساعدة في علاج العجز في الميزان التجاري.
- كما يجب العمل علي التوعية بأهمية خفض معدل النمو السكاني، فهناك تأثير للزيادة السكانية علي تحقيق هدف التنمية المستدامة، قد اتضح أن للزيادة السكانية تأثير علي زيادة عجز الميزان التجاري ولو كان في الأجل القصير .
- ضرورة العمل علي تشجيع جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من تأثير علي علاج عجز الميزان التجاري في الأجل القصير .
- كما يجب العمل زيادة الإحتياطيات الدولية من العملات الصعبة، ويمكن ذلك عن طريق زيادة الصادرات وخفض الإعتماد علي العالم الخارجي بما يتضمنه من خفض الطلب علي العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو السعود، محمد فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، 231
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري (2020)، المؤشرات السنوية، الميزان التجاري لجمهورية مصر العربية بالمليون دولار، الموقع الرسمي

www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=2129

برنامج الامم المتحدة الانمائي حول العالم

<https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/ourwork/sustainabledevelopment/overview.html>

جيمس جوارتييني وريجارت استوروب (1999م)، الاقتصاد الكلي للاختيار الخاص والعام، الرياض المملكة العربية السعودية، 542.

سالمان، إبراهيم نصار(2000). السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية في الدول النامية (مع إشارة خاصة لمصر) دراسة مسحية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

صندوق النقد الدولي IMF (2013). الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة المحلية، المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية.

عبده، سحر محمد (2008). أثر التدفقات الرأسمالية على الاحتياطيات الأجنبية الدولية في ظل التكامل المالي المتزايد، حالة الأردن، الجامعة الاردنية.

عجمية، محمد عبد العزيز؛ الليثي، محمد علي (2001) التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 149-

عفان، منال (2009). تقييم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة علي الاقتصاد المصري مع الإشارة لتجارب الدول حديثة التصنيع، رسالة دكتوراة، جامعة طنطا.

- على، هدى عبد الحميد(2019) إقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات و السياسات التنموية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ،مصر، 20 (2)، 56.
- مجلس الوزراء المصري(2003). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، اختلاف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف، ورقة عمل.
- مجلس الوزراء المصري(2006). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل.
- مصطفى، جهان (2021). أثر التنمية الزراعية علي الميزان التجاري المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والادارة، جامعة 6 أكتوبر.
- موسي، ابراهيم (2009). قياس وتحليل اثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجالات الاكاديمية العلمية العراقية، العراق، 1-2
- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري(2017). استراتيجية التنمية المستدامة-مصر 2030، رؤية مصر 2030، جمهورية مصر العربية، الموقع الرسمي لوزارة التخطيط/ <http://mpmar.gov.eg>
- وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، تطور أداء الاقتصاد المصري، نشرة الاقتصاد المصري 2007/1/9 ، 1 <http://www.mfa.gov.eg>
- يوسف، محمد حسن(2008). تقييم تجارب التنمية في الشرق الاوسط <https://www.saaaid.net/Doat/hasn/128.htm>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Léonce & Ndikumana (2007). Reserves Accumulation in African Countries, UNECA, University of Massachusetts, Amherst, USA
- Hofman, A. (2000). The Economic Development of Latin America in the Twentieth Century, Edward Elgar Cheltenham, UK, Northampton, MA, USA, 14-15
- Boyard, D. and Caporal, G. (2001). Real exchange rate effects on the balance of trade conintegration and the Marshal – Lerner condition, University of East London, 50-51
- Cédric Achille MBENG MEZUI and Uche DURU1, Holding Excess Foreign Reserves versus Infrastructure Finance: What should Africa do? AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, Working Paper No. 178 July 2013
- Christian Payne Buabin (2016). Effect of exchange rate volatility on economic growth in Ghana: An n empirical investigation, University of Cape Coast.

- Central Bank of Egypt, March 2014 report, www.cbe.org.eg
- Dang, G. and Pheng, S. (2015). Theories of Economic Development, in Infrastructure Investments in Developing Economics The Case of Vietnam. Springer, 22, available at <http://www.springer.com/978-981-287-247-0>
- IMF (2015). Staff Report; press release and statement by executive director for Arab Republic of Egypt.
- Krugman, P. (1979), a model of balance of payments crises, journal of money credit and banking, 311-320
- Rutasitara, I. (2004). Exchange rate regimes and inflation in Tanzania, African economic research, 14-15
- World Bank (2021). <http://www.albankaldawli.org>
- Todaro, P. and Smith, M. (2015). Economic Development, 9, 110-115
- Hueting, R.; de Boer, B. (2004). Sustainable National Income and Multiple Indicators for Sustainable Development 1, Measuring Sustainable Development Integrated Economic, Environmental and Social Frameworks, Statics, OECD
- Todaro, P. (1998). Economic Development (6th Ed.). London: Longman, 11
- Nafziger E. (2006) Economic Development, Fourth Edition, Text Book, 40-41
- USAID (2002). Privatization Coordination Support Unit, The Results and Impacts of Egypt's Privatization Program, 1-83

الملاحق الملحق الأول

Null Hypothesis: Y has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.115977	0.2401
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.028181	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: X1 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.584749	0.0131

Test critical values:	1% level	-3.699871
	5% level	-2.976263
	10% level	-2.627420

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.050129	0.0000
Test critical values:		
	1% level	-3.689194
	5% level	-2.971853
	10% level	-2.625121

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: X2 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.257648	0.1919
Test critical values:		
	1% level	-3.689194
	5% level	-2.971853
	10% level	-2.625121

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.091978	0.0038
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: X3 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.978159	0.2940
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.596615	0.0127
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	

10% level -2.627420

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: X4 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.857412	0.0633
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(X4) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.736654	0.0089
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: X5 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.452989	0.1373
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(X5) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.536405	0.0143
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق الثاني

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: Y

Selected Model: ARDL(2, 2, 3, 2, 3, 3)

Date: 05/09/21 Time: 13:39

Sample: 130

Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.388930	0.078240	4.970987	0.0025
D(X1)	-0.323598	0.141842	-2.281401	0.0627
D(X1(-1))	0.290144	0.169882	1.707918	0.1385
D(X2)	18.786496	6.010074	3.125834	0.0204
D(X2(-1))	32.315823	6.333335	5.102497	0.0022
D(X2(-2))	27.643952	6.200900	4.458055	0.0043
D(X3)	-64.175517	8.791811	-7.299465	0.0003
D(X3(-1))	28.483848	7.882763	3.613434	0.0112
D(X4)	-0.045072	0.120057	-0.375424	0.7203
D(X4(-1))	-0.554701	0.111154	-4.990381	0.0025
D(X4(-2))	-0.555433	0.117309	-4.734796	0.0032
D(X5)	-0.078313	0.015606	-5.018006	0.0024
D(X5(-1))	0.013465	0.013246	1.016572	0.3486
D(X5(-2))	-0.055098	0.015983	-3.447253	0.0137
CointEq(-1)	-1.193397	0.102288	-11.666990	0.0000

Cointeq = Y - (-1.6648*X1 -4.5706*X2 -28.7278*X3 + 0.2678*X4 -0.0337

*X5 + 60.3794)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-1.664834	0.360684	-4.615763	0.0036
X2	-4.570612	14.735174	-0.310184	0.7669
X3	-28.727843	4.989362	-5.757819	0.0012
X4	0.267767	0.343504	0.779515	0.4653
X5	-0.033702	0.074556	-0.452043	0.6671
C	60.379372	12.048415	5.011395	0.0024

Causality

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/10/21 Time: 23:30

Sample: 1990 2019

Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y	27	2.43242	0.0950
Y does not Granger Cause X1		2.23928	0.1150
X2 does not Granger Cause Y	27	0.79014	0.5136
Y does not Granger Cause X2		1.20592	0.3332
X3 does not Granger Cause Y	27	1.59392	0.2223
Y does not Granger Cause X3		0.50073	0.6860
X4 does not Granger Cause Y	27	0.51171	0.6788
Y does not Granger Cause X4		2.56951	0.0830
X5 does not Granger Cause Y	27	0.13242	0.9396
Y does not Granger Cause X5		2.37333	0.1007

X2 does not Granger Cause X1	27	1.10571	0.3701
X1 does not Granger Cause X2		0.29619	0.8277
X3 does not Granger Cause X1	27	1.40878	0.2695
X1 does not Granger Cause X3		1.03121	0.4000
X4 does not Granger Cause X1	27	1.71257	0.1966
X1 does not Granger Cause X4		2.66235	0.0758
X5 does not Granger Cause X1	27	0.43783	0.7284
X1 does not Granger Cause X5		0.73125	0.5454
X3 does not Granger Cause X2	27	1.56010	0.2302
X2 does not Granger Cause X3		1.14285	0.3560
X4 does not Granger Cause X2	27	1.07424	0.3824
X2 does not Granger Cause X4		0.35948	0.7829
X5 does not Granger Cause X2	27	0.56906	0.6418
X2 does not Granger Cause X5		1.95521	0.1533
X4 does not Granger Cause X3	27	7.46701	0.0015
X3 does not Granger Cause X4		0.75593	0.5319
X5 does not Granger Cause X3	27	6.03183	0.0043
X3 does not Granger Cause X5		2.59282	0.0811
X5 does not Granger Cause X4	27	0.05148	0.9841
X4 does not Granger Cause X5		1.03303	0.3993

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/10/21 Time: 23:29

Sample: 1990 2019

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y	28	2.03650	0.1534
Y does not Granger Cause X1		0.15111	0.8606
X2 does not Granger Cause Y	28	1.04628	0.3674
Y does not Granger Cause X2		0.61175	0.5510
X3 does not Granger Cause Y	28	2.44105	0.1093
Y does not Granger Cause X3		1.08411	0.3549
X4 does not Granger Cause Y	28	0.37376	0.6922
Y does not Granger Cause X4		3.14907	0.0618
X5 does not Granger Cause Y	28	0.21124	0.8111
Y does not Granger Cause X5		1.27686	0.2980
X2 does not Granger Cause X1	28	1.83915	0.1816
X1 does not Granger Cause X2		0.14440	0.8663
X3 does not Granger Cause X1	28	2.57998	0.0975
X1 does not Granger Cause X3		1.63728	0.2164
X4 does not Granger Cause X1	28	3.96209	0.0332
X1 does not Granger Cause X4		0.81785	0.4538
X5 does not Granger Cause X1	28	1.66276	0.2116
X1 does not Granger Cause X5		0.61023	0.5518
X3 does not Granger Cause X2	28	2.57557	0.0979

X2 does not Granger Cause X3		1.29709	0.2926
X4 does not Granger Cause X2	28	0.72560	0.4948
X2 does not Granger Cause X4		0.72111	0.4969
X5 does not Granger Cause X2	28	0.96959	0.3942
X2 does not Granger Cause X5		3.22862	0.0581
X4 does not Granger Cause X3	28	6.93649	0.0044
X3 does not Granger Cause X4		0.46792	0.6321
X5 does not Granger Cause X3	28	8.31090	0.0019
X3 does not Granger Cause X5		4.15024	0.0289
X5 does not Granger Cause X4	28	0.13013	0.8786
X4 does not Granger Cause X5		2.08795	0.1468

الملحق الثالث

Dependent Variable: Y

Method: ARDL

Date: 05/09/21 Time: 13:34

Sample (adjusted): 4 30

Included observations: 27 after adjustments

Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (3 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 3072

Selected Model: ARDL(2, 2, 3, 2, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.195533	0.196672	0.994208	0.3585
Y(-2)	-0.388930	0.163145	-2.383955	0.0545
X1	-0.323598	0.341235	-0.948315	0.3796

ضبط عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة "مصر 2030"

X1(-1)	-1.373066	0.267744	-5.128284	0.0022
X1(-2)	-0.290144	0.380794	-0.761944	0.4750
X2	18.78650	12.97356	1.448060	0.1978
X2(-1)	8.074774	13.28501	0.607811	0.5656
X2(-2)	-4.671872	12.79598	-0.365105	0.7276
X2(-3)	-27.64395	10.22111	-2.704593	0.0354
X3	-64.17552	16.73193	-3.835511	0.0086
X3(-1)	58.37564	31.01517	1.882164	0.1088
X3(-2)	-28.48385	17.44270	-1.632996	0.1536
X4	-0.045072	0.216696	-0.207997	0.8421
X4(-1)	-0.190077	0.342001	-0.555779	0.5985
X4(-2)	-0.000732	0.259709	-0.002819	0.9978
X4(-3)	0.555433	0.328487	1.690881	0.1418
X5	-0.078313	0.042371	-1.848263	0.1141
X5(-1)	0.051558	0.036323	1.419417	0.2056
X5(-2)	-0.068564	0.034299	-1.999002	0.0926
X5(-3)	0.055098	0.032662	1.686934	0.1426
C	72.05656	11.91136	6.049398	0.0009

R-squared	0.983256	Mean dependent var	-6.628519
Adjusted R-squared	0.927443	S.D. dependent var	2.808013
S.E. of regression	0.756377	Akaike info criterion	2.330924
Sum squared resid	3.432636	Schwarz criterion	3.338797
Log likelihood	-10.46748	Hannan-Quinn criter.	2.630618
F-statistic	17.61699	Durbin-Watson stat	3.214858
Prob(F-statistic)	0.000922		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Controlling the Egyptian trade balance deficit in the context of sustainable development "Egypt 2030"

Dr. Mosaad Mohamed Elgayish

Abstract

The sustainable development plan "Egypt 2030" focused on decrease the net trade balance deficit to 4% of the GDP, So, the problem of research was focused on how to control the Egyptian trade balance deficit. The research hypothesized that there are a set of explanatory variables that, if they can be controlled, can adjust the Egyptian trade balance deficit in order to go according to the sustainable development plan of Egypt 2030, which are (the growth rate X1, the effective exchange rate X2, the population growth rate X3, the rate of foreign direct investment X4, The rate of international reserves X5), during the period from 1990 to 2019. The researcher used the Augmented Dickey-Fuller test to test the extent of data stagnation. The (ADRL) model was relied on autoregressive models for distributed time gaps, and the results showed that the explanatory variables explain 98% of the trade balance deficit, It also showed that there is an inverse relationship between the growth rate and the deficit in the trade balance, and there is a reverse causal relationship between the trade balance deficit and foreign direct investment, and there is a reverse causal relationship between the trade balance deficit and international reserves, the lower the deficit, the higher the international reserves. The research recommends continuing to work on increasing the rate of economic growth. It is also necessary to work on increasing reserves. The research also recommends continuing the policy of floating the exchange rate.

Keywords

Trade balance – Controlling - sustainable development – Egypt.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

الغايش، مسعد محمد (2021). ضبط عجز الميزان التجاري المصري في إطار التنمية المستدامة "مصر 2030". مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 58(6)، 253 - 288.

جميع حقوق النشر والطباعة والتوزيع محفوظة

لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية © 2021

